

وانه لا ينفق الاضارق بالاباحة وهو لا يلام ما رآه من
حكاية الخلاف فالناسب ان يقول انه ينبغي ان لا تزال النجاسة بله
اي فكونه لا يتفاد يعني الوجوب على القول الاول والنية في الاخير
اي عاق والمتمه اكثرهاه لابل العترة انه خلاف الاول والظن
ان مثله الما الثاني من بين اصنافه على انه عليه السلام لان ابا
ذر هذا لا يدر على الكراهه والخاير على مطلق الخواص اذ قد
اي اسالته وقوله برحمة واتماضي الاستدلال به لان مثله لا ينفصل
من قول الذي قتل اي قتله الحجاج وصلبه مرة طويلة
او صاله اي اعنناه وقوله بارضه مقلد بفلسف اول الخليليه
اي صورة من الزلال نوزن هذا كما في القاموس على
صورة الخوان وليس هو ان لا يتماخ الى الماء عرض للحرارة
له قال قال الجاح وبنا هو جاح نقي الية رود الماء يعني بالزلال
ايضا قال الجاح فان تحقق كونها حيوانا كان ما في باطنه نجسا
لان في كمالها من بين اصنافه على الله عليه وسلم وهو
اجاد فقد وعى الرابع وقيل تكلم بوجوده يعني انه هو من ذات
الاصابع الشريفه او من خارج والراجح الاول ويمكن الجمع بينهما
بانه اجاد معدوم بالنسبة للزيادة على ما في الارنا وتكلم بوجوده
بالنسبة لما في الارنا مطلقا فالصحيح واقض المياه ما قد ع
من بين اصابع النبي المتبع بلبه ما من صرح فالكثير قيل وفيه
ثم باق الاثر ثم يعرف لهما الجود فيه نظر لانه يقتضي
اتحادها واطراف الفرق بينهما على هذا كسر هذا كسر حبان الاول
وصغر حبان الثاني وفيها نسبة اجماعه وكلام ابن الروشه
هو للمعول عليه فان الماتر لافا ايضا ان كان الثلج يعرف له

الجود

الجود وسنهر والبر عرض له الجود وينما ع اي عقب وقوعه على الارض
وهذا التقدير يندفع الاعتراض على الثلج فلا يرد ان على الصبي الدر
عليه ذكرهما مع وجوهها في ما السما واعلم ان مراد المم ما تجل فيهما
كما انه عليه السلام وقال بعضهم قول فلا يرد ان لا تعرض لهما صفة
عذرتهم اي الما عن حالته وهي الجود ولها الزرع وهو الماء وما
قبل انه نفس دابة فرد ولا يملك عليه لانه لا يزرع ليقول في
ما السما ثم المياه الخاطبة من تعميم المياه بحسب مجالها
المضا في اليه ما شرع في تسميتها بحسب اوصافها فقال في التسمي
للترتيب الذي لا المنوي واللفظ المذكور كما اشار اليه الشرع
بقوله المذكور ولوقال ثم الما كان اوله لانه هو الذي يستعمل هذه
الجزيات واما الجمع فلا يتعمم بها بل الي ما سلف وهو ما السما
الا ان نقول لا جنسه نطق الجملة والظن ان على معنى لان المعنى
تتسم اليه اربعة اقسام ولو اسقطها المصل كان اخصر والتسمي
باعتمادها على الطهارة وعدمها والكراهه ونفها والادوي في الحقيقة
ثلاثا لتقسيم فقط طهور وطاهر ونجس والتسمي المذكور من قبل
المكي الي جزياته كقسم الماء الى اسم وقيل وحرف لوجود شرط
صحتها وهو صحتها الاضار بالتسمي الذي هو محل ورود التسمية
عن كل من الاقسام فالمسمى هنا الماء مقدر المياه وشبهه احد الاقسام
الاربعة مثل الطاهر المظروف المذكور هو بالنسبة لجلها وهو الماء
قسمه وبالنسبة لحدوثه الاقسام فيقسم لان القسم بكسر فكون
ما كان مندجا قسما القسيم وافص منه والمقسم على ورود القسم
والقسم ما كان صابنا الشراي مخالفا وعبارا ال ومندرجا
عنه تحتها كالمركب واقتضاها في تسمي المكي الي جزياته بحسب
القسم منه والاضار عنه بالمقسم فان صغ الاضار نحو الطاهر

Copy Right Reserved by King Fahd University